

تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن فجوة التكيف لعام 2024

الرسائل الرئيسية

مع تزايد حدة آثار تغير المناخ التي تسبب الضرر لأشد الناس فقرا في جميع أنحاء العالم، يخلص تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن فجوة التكيف لعام 2024 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون: ”مهما حدث أو مهما كلف الأمر“، إلى أنه يجب على البلدان أن تزيد من تدابير التكيف بشكل كبير، بدءا بالالتزام بتحسين التمويل للتكيف مع تغير المناخ خلال مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين.

- يقترب متوسط ارتفاع درجة الحرارة العالمية من 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وتضع أحدث التوقعات (المستمدة من تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2024) العالم على مسار نحو زيادة كارثية تتراوح بين 2.6-3.1 درجة مئوية خلال هذا القرن والطريقة الوحيدة لتجنب ذلك هي إجراء تخفيضات فورية وكبيرة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- لذلك، ثمة حاجة ملحة لزيادة التكيف بشكل كبير في هذا العقد لمعالجة الآثار المتزايدة لتغير المناخ. ومع ذلك، توجد عقبات كبيرة بسبب التفاوت الكبير بين احتياجات تمويل التكيف مع المناخ والتدفقات الحالية للتمويل العام الدولي للتكيف.
- تواجه البلدان النامية بشكل متزايد خسائر وأضراراً أكبر بسبب تاثير المناخ وتواجه صعوبات كبيرة بسبب التراكم المتزايد للدين العام. إن التكيف الفعال والمناسب مع تغير المناخ، الذي يتضمن العدالة والإنصاف، أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.
- يمكن للبلدان تعزيز التكيف مع تغير المناخ من خلال اعتماد هدف كمي جماعي جديد لتمويل المناخ في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في باكو، أذربيجان، ومن خلال إدراج مكونات تكيف أقوى في الجولة القادمة من التزاماتها المناخية (ما يُعرف باسم المساهمات المحددة وطنياً) المقرر عقده في أوائل عام 2025 كمقدمة للدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في بيليم، البرازيل.
- نظراً لحجم التحدي المائل، فإن سد فجوة تمويل التكيف مع المناخ سيتطلب أيضاً اتباع نهج مبتكرة والمزيد من العوامل التمكينية لتعبئة موارد مالية إضافية.
- بالإضافة إلى التمويل، ثمة حاجة إلى تعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا لتحسين فعالية تدابير التكيف. ويتوافق كلا النهجين مع تركيز الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف على وسائل التنفيذ.

- بشكل عام، يجب مضاعفة الجهود لتحقيق الهدف العالمي بشأن التكيف عبر الأهداف الأحد عشر لإطار الإمارات العربية المتحدة للقدرة على تحمل آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي.

إن تدفقات التمويل العام الدولية المخصصة للتكيف مع المناخ آخذة في التزايد، ولكن لا تزال هناك فجوة ضخمة بين ما هو مطلوب وما يتم تقديمه.

- زادت تدفقات التمويل العام الدولي للتكيف مع المناخ في البلدان النامية من 22 مليار دولار أمريكي في عام 2021 إلى 28 مليار دولار أمريكي في عام 2022: وكانت هذه أكبر زيادة على أساس سنوي (بالقيم المطلقة والنسبية) منذ اتفاق باريس.
- هذا الأمر يعكس التقدم المحرز نحو ميثاق غلاسكو للمناخ، الذي دعا الدول المتقدمة إلى مضاعفة التمويل على الأقل للتكيف مع المناخ في البلدان النامية بحلول عام 2025، من متوسط ما يقارب 19 مليار دولار أمريكي (المبلغ الأساسي في عام 2019).
- مع ذلك، حتى لو تم تحقيق هدف ميثاق غلاسكو للمناخ على النحو الواجب، فلن يتم تقليص فجوة تمويل التكيف إلا بنسبة 5٪ تقريباً، أي ما يعادل مبلغاً يتراوح بين 187 مليار دولار أمريكي و359 ألف مليون دولار أمريكي كل عام.

يتزايد تخطيط وتنفيذ تدابير التكيف مع المناخ، ولكن ليس بالسرعة الكافية. ثمة حاجة إلى المزيد من الدعم والمزيد من الطموحات.

- لدى 171 بلداً بالفعل سياسة أو استراتيجية أو خطة وطنية واحدة على الأقل للتكيف مع تغير المناخ. ومن بين هذه البلدان، 51% لديها اثنان على الأقل و20% لديها ثلاثة.
- 16 بلداً من أصل 26 بلداً لديها أداة للتخطيط الوطني تعمل على تطوير واحدة منها. ولا تظهر البلدان العشرة الأخرى أي علامات على تطوير أداة، وتحتل سبعة منها مرتبة عالية في مؤشر الدول الهشة.
- إن الفعالية المحتملة لخطط التكيف الوطنية في البلدان النامية غير متساوية، مما يشير إلى استمرار الحاجة إلى الدعم المستهدف لتخطيط التكيف مع المناخ في البلدان النامية.
- تستمر إجراءات التكيف، على الرغم من بعض السلبيات، في اتجاه تصاعدي. ومع ذلك، قام ممولو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بتقييم مشاريع التكيف التي يدعمونها، وخلصوا إلى أن ما يقرب من نصف هذه المشاريع غير مرضية أو من غير المرجح أن تكون مستدامة إذا لم تتوافر لديهم أموال على المدى الطويل.
- قدمت البلدان تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ برامج عملها الوطنية؛ ومع ذلك، وجدت جميع البلدان التي قامت بتقييم مدى ملاءمتها وفعاليتها أن حجم وسرعة التقدم في التكيف مع المناخ غير كافيين فيما يتعلق بالمخاطر المناخية المتزايدة.

تعتبر العوامل التمكينية والنهج الجديدة والصوك المالية ضرورية لإطلاق العنان للتمويل من أجل التكيف مع المناخ، لكل من القطاعين العام والخاص.

- بالنسبة للقطاع العام، تشمل عوامل تهيئة بيئة مواتية إنشاء الصناديق المالية وتسهيلات التمويل، والتخطيط المالي المناخي ووضع ميزانية تتنبأ آثار المناخ، وتعميم تخطيط التنمية الوطنية وأطر الإنفاق المتوسطة الأجل، والتخطيط للاستثمار في التكيف.

- تظهر أيضا نُهج وصكوك مالية جديدة من شأنها أن تزيد من تمويل التكيف مع تغير المناخ. وهذا يشمل تمويل أنشطة التصدي للمخاطر، والصكوك المرتبطة بالتأمين، والمنح القائمة على النتائج، وائتمانات وسندات القدرة على الصمود، ومقايضات الديون مقابل التكيف، والمدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية.
- وبالنسبة للقطاع الخاص، يمكن تشجيع الاستثمار من خلال أطر الكشف عن مخاطر المناخ، والتخطيط للمرحلة الانتقالية وتصنيفات التكيف، فضلا عن تعزيز النهج والصكوك التي تعمل على تقليل مخاطر تمويل القطاع الخاص باستخدام التمويل العام (التمويل المختلط). ومن الممكن دعم كل هذا من خلال منصات وبرامج تسريع التكيف مع المناخ.
- من الممكن دعم الزيادة الضرورية في تدفقات التمويل اللازمة للتكيف مع المناخ من خلال الإصلاحات التي تم اقتراحها على المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف.

سينتطلب الارتقاء إلى مستوى التحدي المناخي مبالغ أكبر من تمويل التكيف مع المناخ واتباع نهج أكثر استراتيجية للاستثمارات. كما يتعين علينا أن نأخذ في الاعتبار من يتحمل في نهاية المطاف تكاليف التكيف.

- لمواجهة حجم التحدي المناخي، يجب أن يتحول تمويل التكيف مع المناخ من التركيز على التدابير القصيرة الأجل والتفاعلية والقائمة على المشاريع إلى تدابير التكيف الاستباقية والاستراتيجية والتحويلية.
- لتحقيق ذلك، من الضروري اتخاذ المزيد من الإجراءات في المجالات الأكثر صعوبة في التمويل. إن طريقة التعامل مع التكيف بما يشبه طريقة التعامل مع التخفيف، أي التركيز على الخيارات الفنية أو التركيز فقط على المجالات الأسهل للتمويل، لن يوفر حجم التكيف أو أنواع التكيف المطلوبة.
- لم يتم التعامل مع مسألة من يتحمل تكاليف التكيف بشكل كاف أيضا. وفي العديد من نماذج التمويل، تتحمل البلدان النامية التكاليف النهائية للتكيف. ورغم أن هذا قد يساعد في سد فجوة التمويل، فإنه لا يتسق مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، أو مبدأ القدرات الخاصة أو مبدأ الملوث يدفع.

يعد بناء القدرات ونقل التكنولوجيا أمرا أساسيا لتعزيز التكيف في البلدان النامية، ولكن يجب تغيير كيفية عملهما لتسريع إجراءات التكيف على أرض الواقع.

- تشير جميع وثائق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تقريبا إلى الاحتياجات التدريبية والتكنولوجية، مع إيلاء اهتمام خاص للمياه والغذاء والزراعة. ومع ذلك، فإن الجهود الجارية لتلبية هذه الاحتياجات غالبا ما تكون غير منسقة ومكلفة وقصيرة الأجل.
- هناك عدد كبير من العوامل التي تقلل من فعالية نقل التكنولوجيا الجارية حاليا. ومن بين العوامل الأكثر شيوعا القيود الاقتصادية والمالية، مثل ارتفاع تكاليف الاستثمار الأولية، وصعوبات الحصول على القروض، وحقيقة أن بعض الأطر القانونية والتنظيمية تتطلب سياسات وطنية أكثر ملاءمة لتشجيع تطوير ونقل التكنولوجيات والكفاءات التي تعتبرها البلدان النامية مهمة.
- ينبغي للتدخلات الرامية إلى دعم بناء القدرات أن تحشد القدرات الموجودة، وأن تركز بشكل متوازن على القدرات المادية (التكنولوجيات) والقدرات غير المادية (الظروف التمكينية)، وأن تضع اعتبارات المساواة بين الجنسين والاندماج الاجتماعي في جوهرها.

- هناك حاجة إلى قاعدة أدلة أقوى لتوجيه التدخلات التدريبية وأولويات نقل التكنولوجيا، بدءاً من رصد التقدم ووصولاً إلى التقييم. وينبغي أن تتضمن قاعدة الأدلة هذه أدلة على احتياجات القدرات والتكنولوجيا، ومعرفة الأساليب التي تعمل بفعالية لمختلف المجموعات المتضررة، وتكاليفها الفعلية.
- يجب أن تدعم خطط بناء القدرات ونقل التكنولوجيا التكيف مع المناخ عبر القطاعات والمستويات وأولويات التنمية، وأن تدفع عجلة التغيير التحويلي. إن الأولويات الحالية غالباً ما تكون فنية بشكل مفرط وتميل إلى التركيز على الاستجابة للالتزامات الدولية أو الأزمات العاجلة، مما يعيق الجهود الرامية إلى إحداث تغيير أعمق.
- يجب تطوير استراتيجيات التكيف على أساس فهم شامل للاحتياجات وليس من منظور تعزيز تكنولوجيا معينة، وبالتالي يجب أن تكون جزءاً من استراتيجيات التنمية الأوسع نطاقاً.